



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى
كلية القانون والعلوم السياسية
قسم القانون

الخطة الاستراتيجية لكلية القانون والعلوم السياسية

قسم القانون

٢٠٢٦ – ٢٠٢١

المحتويات

٤	المقدمة
٨	٤ - القيم: -
٩	مرحلة الإعداد للتخطيط:
١٠	ثالثا: تحليل الوضع الراهن SWOT Analysis:
٢١	العوامل والفرص المتاحة والمعيقة لتحقيق اهداف قسم القانون وطرق معالجتها
٢١	1- تحليل البيئة الخارجية لقسم القانون:
٢٢	أولا: الفرص المتاحة:
٢٣	ثانيا: التهديدات المحتملة:
٢٦	٢- تقييم العوامل الاستراتيجية الداخلية
٢٦	اولا - الهيكل التنظيمي:
٢٧	ثانيا - ثقافة المؤسسة
٢٧	١- العوامل التسويقية:
٢٩	٢- العوامل الإنتاجية:
٣١	٣- إدارة الموارد البشرية:
٣٤	تحليل مصفوفة SWOT
٣٦	المحفزات المقترحة في صياغة الخطة الاستراتيجية
٣٦	المحفزات الداخلية
٣٦	المحفزات الخارجية
٣٧	رابعا: تحديد الأهداف الاستراتيجية
٤١	خامسا: خطة وإجراءات العمل لتحقيق الأهداف
٤٤	خامسا: تنفيذ وتقييم الخطة الاستراتيجية:



لجنة اعداد الخطة الاستراتيجية

ت	اسم التدريسي	المنصب
١	ا.م عبد الباسط عبد الرحيم عباس	رئيس القسم
٢	ا.م.د أحمد فاضل حسين	عضو مجلس قسم
٣	ا.م.د بلاسم عدنان عبد الله	عضو مجلس قسم
٤	ا.م.د منتصر علوان كريم	عضو مجلس قسم
٥	م. محمد حامد محمود	عضو مجلس قسم

المقدمة

للضرورة التي يحتملها التخطيط الاستراتيجي للمؤسسات التعليمية على مستوى الجامعة والكلية والقسم العلمي ، ولأنه يؤشر مواطن القوة والضعف في مسار العملية التعليمية لتكون ذات مرونة واستجابة لكافة الظروف ، ولأن التخطيط العمل يعد احد مرتكزات نجاحه وصولا الى الاهداف التي تضعها المؤسسة التعليمية في ظل الظروف - الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية - المتغيرة وغير المستقرة المحيطة بها وتراكم الازمات ، ولأن استشراف المستقبل بخطة استراتيجية علمية ذات بنية تتلاءم مع طبيعة الامكانيات المتوافرة والسعي لتعظيمها بما يتناسب والبيئتين الداخلية والخارجية للمؤسسة التعليمية ، ولكون قسم القانون احد الاقسام العلمية ضمن كلية القانون والعلوم السياسية ، اصبح لما تقدم من الضروريات بان توضع خطة استراتيجية يحاول القسم من خلالها بناء عمله وصولا لتحقيق رسالته ورؤيته واهدافه .

ان الخطة الاستراتيجية لقسم القانون ستأخذ نصب محاورها زيادة فاعلية القسم ليس على جانب العملية التعليمية فحسب ، بل وفاعليته ضمن هيئات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات العاملة بما يجعل دوره رياديا ، اذ ان القيمة الحقيقية لأي قسم علمي لا تنحصر وفق عمله التعليمي واعداد الكوادر من ذوي الثقافة السياسية التي تسهم في التوعية والتنشئة السياسية للمجتمع في عراقنا الفدرالي الاتحادي الديمقراطي ، بل تتعدى ذلك ليكون حضور القسم فاعلا في المجتمع .

لما تقدم وللدور الذي اضطلع به قسم القانون وانسجاما مع الدور الذي تتبناه كلية القانون والعلوم السياسية وجامعة ديالى ، وتوافقا مع خطط كل منهما في تم وضع الخطة



استراتيجية قسم القانون

٢٠٢١ - ٢٠٢٦

الاستراتيجية لقسم القانون للمدة ٢٠٢١-٢٠٢٦ ، لتكون اللبنة او النواة في

عملية تطوير القسم وتأكيد دوره الذي ينبع من خدمة المجتمع للتوافق القوي بين ما

يسعى له القسم واهداف المجتمع التي من بينها تعزيز الثقافة القانونية والوعي القانوني

ومن الله العون والتوفيق

نبذة عن قسم القانون

ترتبط نشأة المجتمع بوجود السلطة والقانون اللذان ينظمان العلاقة بين أفرادها بما يكفل تحقيق النظام في المجتمع ويزيل أوجه التعارض بين المصالح المختلفة، ومن هنا فإنه لا يتصور وجود مجتمع دون سلطة ودون قانون، إذ أن مثل هذا المجتمع يتعرض لعوامل الانهيار والزوال، كما لا يتصور وجود مجتمع بدون معرفة قانونية تمكن المتأهل في هذه المعرفة من تحديد أوجه الحقوق ونسبها إلى أصحابها. ونتيجة للحاجة الماسة ولأهمية الدراسات القانونية فقد تم استحداث قسم القانون في العام ٢٠٠٠ ، وكان جزء من هيكلية كلية التربية، والذي تطور في عام ٢٠٠٢ وأصبح كلية عرفت بكلية القانون.



أولا رؤية ورسالة واهداف قسم القانون

١- رؤية القسم

يسعى قسم القانون الى ان يحتل مكانة متميزة بين اقسام كليات القانون على المستوى المحلي والعربي والاقليمي والدولي ويعمل على كسب ثقة الجميع من خلال توفير بيئة مستقرة للتعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع .

٢- رسالة القسم

تجسد رسالة قسم القانون متقدمة للملتحقين فيه ونشر ثقافة العدالة وحماية حقوق الانسان بالتوعية بما لديه من حقوق الانسان وارساء دعائم الحفاظ على الحريات العامة في المجتمع العراقي ورفع شان الانسان بالتوعية بماليه من حقوق وما عليه من التزامات والاهتمام بالبحوث القانونية المستندة على بلورة الافكار بما يسهم في معالجة القضايا التي يعاني منها المجتمع .

٣- اهداف القسم

١. ان من اهم الاهداف التي يسعى قسم القانون في كليتنا الموقرة الى تحقيقها هي :
٢. تهيئة المناخ العلمي المناسب للابداع في مختلف فروع العلوم القانونية وذلك من خلال اعتماد اساليب وبرامج اكااديمية متطورة بما يسهم في تخريج الملاكات المؤهلة والمدرّبة على ممارسة الاعمال القانونية والشرعية والامام باحدث المستجدات في مجال القانون .
٣. تزويد الخريجين من خلال التعليم المستمر بالمهارات لكسب الخبرة العلمية التي تمكنهم من استثمار المعرفة القانونية بالاعتماد على مجهوداتهم الانية وخلق الإمكانات الأساسية التي تمكنهم من مواكبة التطورات والمستجدات القانونية .
٤. الاسهام الفعال في نشر وتطوير مستويات الثقافة القانونية في المجتمع من خلال المحاضرات والندوات للمتخصصين في مجال القانون لمختلف دوائر الدولة والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية .
٥. تقديم الاستشارة القانونية والتخصصية .. كشرح القوانين وإبداء الآراء القانونية على قرارات وأحكام القضاء وتقديم المشورة والمعلومة القانونية للراغبين اليها بما يحقق العدالة وإظهار الحقيقة .

٦. تشجيع الطلبة على القيام بالبحث العلمي في جميع مجالات التخصص القانوني من خلال كتابة ونشر البحوث العلمية. رفق المجتمع بخبرة أساتذة القسم في إقامة الدورات والمحاضرات وانجاز البحوث وتقديم المشورة السياسية بما يعزز الوعي السياسي في المجتمع.

٤- القيم: -

انطلاقاً من إن القسم مركز إشعاع فكري وحضاري وعلمي في المجتمع يزدهر في رحابها العقل وتعلو فيه قدرة الابتكار والإبداع في الحياة، لذا فإن القسم فإنه يسعى إلى تحقيق مجموعة من القيم وأهمها: -

١- المساهمة في تعزيز منظومة القيم المجتمعية الأصيلة كالوسطية والاعتدال والتسامح وقبول الآخر والتعايش السلمي.

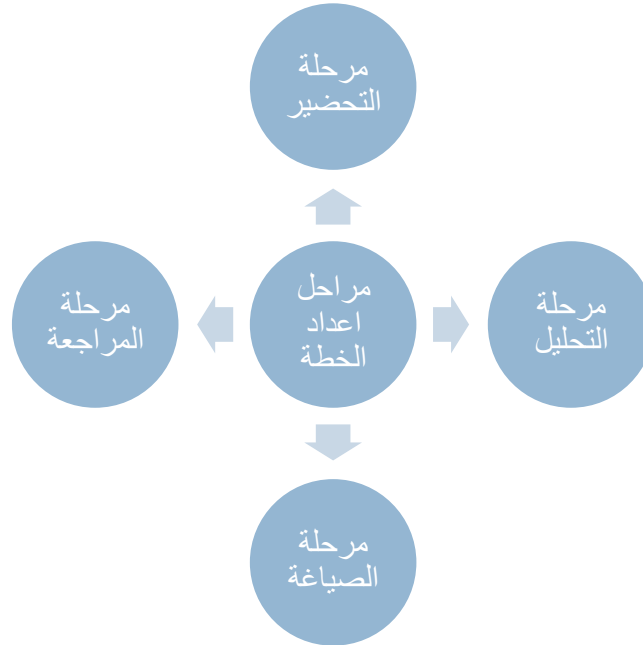
٢- تعزيز ثقافة احترام القانون والعمل به باعتباره قيمة تساهم في ترقى المجتمعات.

٣- المساهمة في نشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع بمختلف أنواعها والتأكيد على إن الإنسان قيمة عليا.

٤- العمل على إشاعة الشفافية وتكافؤ الفرص وحرية التعليم والفكر الأكاديمي.

مرحلة الإعداد للتخطيط:

تمثلت هذه المرحلة بمجموعة من المراحل المنسقة والمتراكبة وعلى النحو الآتي: -



وفيما يلي استعراض مختصر لتلك المراحل وكالاتي: -

١- مرحلة التحضير: أعد مجلس القسم الخطة الاستراتيجية وجميع البيانات المطلوبة وحلل خطته الاستراتيجية للأعوام السابقة كما أطلع على الخطة الاستراتيجية التي أعدتها الجامعة فضلا عن الخطة الاستراتيجية للمدة المحددة لكلية القانون والعلوم السياسية. وعقد المجلس عدة لقاءات واجتماعات لتقسيم العمل وتحديد المهام ومناقشة المقترحات لإنضاجها وإخراجها بالشكل المطلوب وضمان جودتها.

٢- مرحلة التحليل: ركزت هذه المرحلة على تحليل البيئة الداخلية والخارجية المحيطة بالكلية والجامعة والقسم وقد شمل التحليل بعد التعلم ومستوى النمو السكاني

الحاصل في العراق عموماً ومحافظة ديالى خصوصاً وأثر ذلك في
الوضع الكلي للكلية.

- ٣- مرحلة صياغة الاستراتيجية: والتي تضمن الدقة والموضوعية والترابط بين مختلف مكونات الخطة الاستراتيجية على وفق الإمكانيات المتاحة سواء المالية أو البنى التحتية وتضمينها في رؤية ورسالة وأهداف الكلية للسنوات الخمس المقبلة.
- ٤- مرحلة المراجعة: وتضمنت هذه المرحلة مراجعة الخطة من قبل جميع أعضاء اللجنة والأساتذة وعدد من المختصين فضلاً عن إرسال المسودة الأولية لرئاسة الجامعة لبيان رأيهم فيها والمصادقة عليها.

ثالثاً: تحليل الوضع الراهن SWOT Analysis:

ترتبط نشأة المجتمع بوجود السلطة والقانون اللذان ينظمان العلاقة بين أفرادها بما يكفل تحقيق النظام في المجتمع ويزيل أوجه التعارض بين المصالح المختلفة ومن هنا فإنه لا يتصور وجود مجتمع دون سلطة ودون قانون إذ أن مثل هذا المجتمع يتعرض لعوامل الانهيار والزوال. وانطلاقاً من ذلك، قسم القانون إلى أخذ مكانة متميزة بين نظرائه على المستوى المحلي والعربي والإقليمي والعمل على كسب ثقة المجتمع والمستفيدين من التعليم القانوني عن طريق توفير بيئة مميزة للتعليم والتعلم والبحث العلمي وخدمة المجتمع. إذ يعتمد القسم في تهيئة برامج تعليمية متميزة وفعالة لمن يلتحق بالكلية، تلبي حاجات المجتمع فيما يرتبط بنشر العلوم القانونية والمساهمة الفعالة في توفير متطلبات التنمية الاجتماعية وحفظ كرامة الإنسان وحماية حقوقه.



تستهدف الخطة الاستراتيجية للقسم التعامل مع القضايا الرئيسية التي

تواجهها والمتعلقة بالجانبين العلمي . إذ يأخذ القسم على عاتقها التعامل مع الطلبة

المستجدين والمستمرين بالدراسة، وتوفير بيئة جامعية لهم، ورفع كفاءة المستوى العلمي

لهم ولجميع السيدات والسادة تدريسي القسم على حد سواء. فضلا عن دعم عجلة

البحث العلمي إلى الإمام وإذلال جميع الصعوبات التي تعترضه.

ولتحقيق الجودة التي يحرص عليها قسم القانون عليها، فقد مر مشروع أعداد الخطة

الاستراتيجية للقسم بعدة مراحل. ابتداءً، شملت جمع المعلومات عن القسم، والاستماع

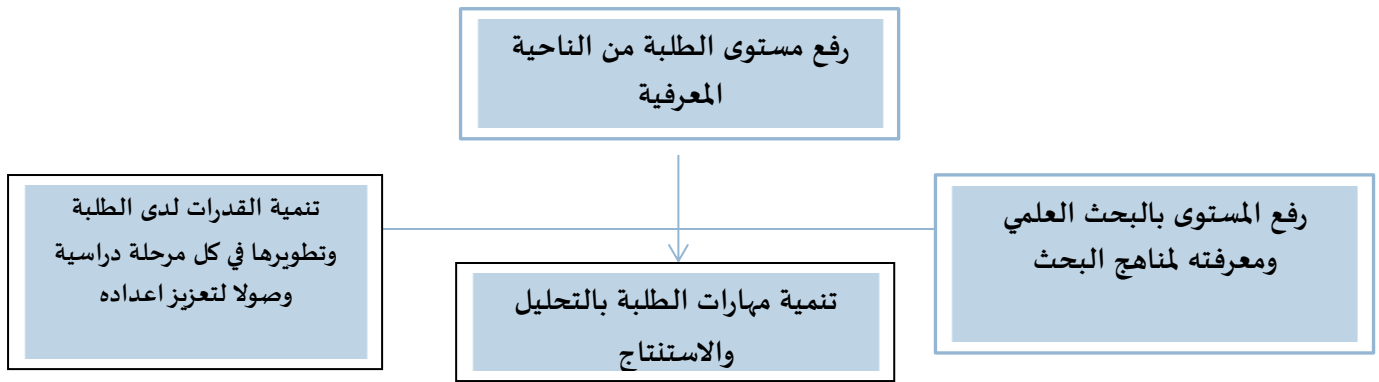
إلى آراء عمادة الكلية الموقرة، وأعضاء هيئة التدريس والطلبة.

الاهداف العامة للخطة الاستراتيجية

يعد الطالب والمنهج والتدريسي اركان العملية التعليمية ، وعليه فان الخطة الاستراتيجية تضع هذه الاركان بأهداف عامة تطمح لتحقيقها وكالتالي :-

١- **الطالب** : وهو المرتكز والركن الاساس للعملية التعليمية وهدفها رفع امكاناته العلمية ليرقى الى مستوى الطموح بعملية الاعداد والتكوين المعرفي .

أولا : رفع مستوى الطلبة من النواحي المعرفية والعملية والمهارية والبحثية



أ- رفع المهارة المعرفية للطلاب

ب- تمكينه من الاحاطة بالبحث العلمي ومناهجه .

ت- تنمية مهارات الطالب بالتحليل والاستنتاج .

ث- تنمية القدرات في حقل التخصص وصولا لتمكينه

وضع برنامج لتنمية المهارات خلال مراحل دراسته الجامعية في القسم

مدة تنفيذ البرنامج : اربع سنوات

تكرار البرنامج : سنويا

الجهة المسؤولة عن التنفيذ : الهيئة التدريسية في القسم

الملاحظات	الجدول الزمني للتنفيذ	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	الخطوات لتنفيذ البرنامج
بشكل دوري كل عام دراسي	اربع سنوات	مجلس القسم	تشكيل لجنة لابتكار طرق تعزيز المهارة المعرفية
بشكل دوري كل عام دراسي	اربع سنوات	اللجنة المشكلة لهذا الغرض	اعداد استبيان لمعرفة مدى استفادة الطالب من المناهج الدراسية
بشكل دوري من كل عام دراسي	اربع سنوات	اللجنة المشكلة لهذا الغرض	تقويم طرائق التدريس المتبعة من قبل الاساتذة في ضوء المعايير الموضوعة
نهاية كل عام دراسي في الشهر السادس من كل عام	نهاية كل عام دراسي	رئيس القسم	اعداد تقارير سنوية لتقويم طرائق التدريس
بشكل دوري كل عام دراسي	٩/٣٠-٩/١ من كل عام	مجلس القسم	عرض النتائج ومناقشتها في مجلس القسم
بشكل دوري وكل عام دراسي	١٠/٣٠- ١٠/١ من كل عام دراسي	مجلس الكلية	عرض النتائج ومناقشتها في مجلس الكلية

ثانيا : بيان رضا الطلبة عن طرائق التدريس المتبعة

مدة تنفيذ البرنامج : خمس سنوات

عدد مرات البرنامج : يكرر سنويا

الجهة المسؤولة عن التنفيذ : اللجنة العلمية في القسم

ومن اهم ما يمكن الاستفادة منه في دعم الطلبة وما ينبغي العمل عليه التالي

:-

١ - زيادة القدرة التنافسية لطلبة القسم.

٢ - مراجعة البرامج الدراسية المعتمدة والسعي لتطويرها بما يساهم في رفع قدرات

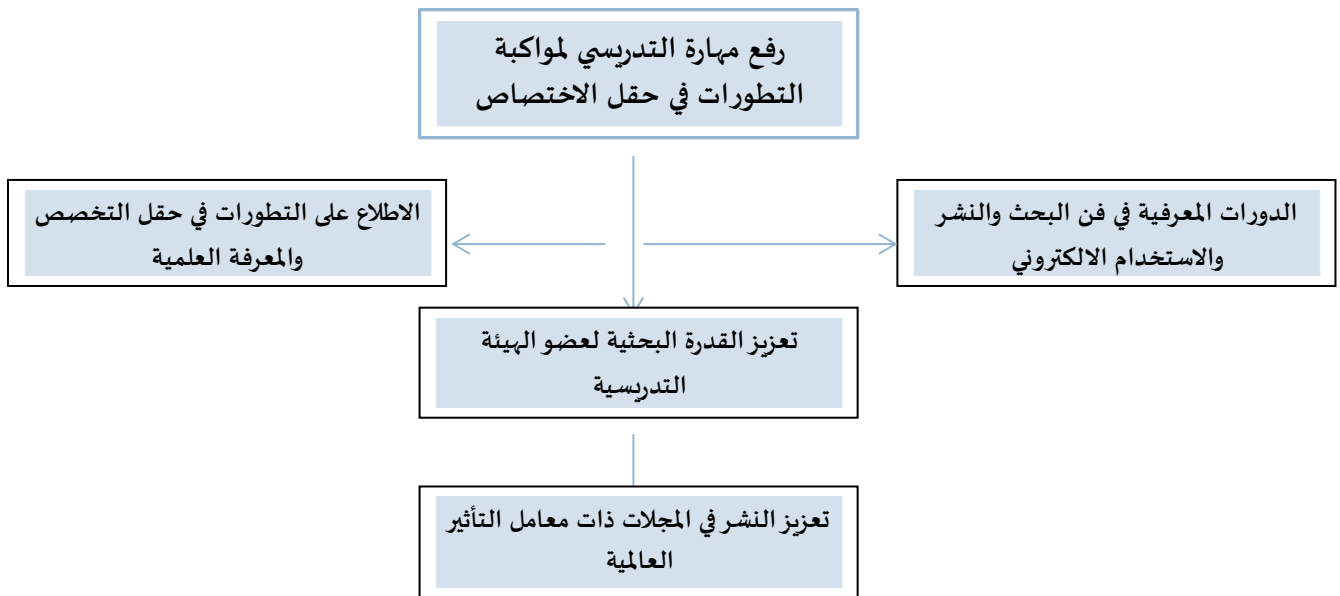
الطلبة ويمكنهم من المنافسة في سوق العمل.

٣ - تعزيز التواصل مع خريجي الكلية وإعانتهم في حل مشاكلهم.

٤ - إقامة المؤتمرات السنوية لبحوث التخرج في ووضع المكافآت للبحوث الفائزة بما

يعزز وينشط البحث العلمي والتنافس فيه.

- ٥- وضع البرامج والخطط التي تنمي مواهب الطلبة الرياضية والفنية والثقافية من خلال المسابقات سواء على مستوى الكلية أو الجامعة.
- ٦- الاهتمام بتأهيل المنشآت الرياضية والأماكن الترفيهية في الكلية.
- ٧- تنشيط دور الإرشاد النفسي والتربوي لرعاية الطلبة وحل مشاكلهم.
- ٨- الارتقاء بمستوى التعليم الإلكتروني عن طريق استخدام ارضن البرامج التعليمية وبما يساهم في صناعة محتوى تعليمي يمتاز بالجودة لتلبية متطلبات سوق العمل.
- ٢- **التدريسي** : وهو الركن الاساس في تزويد الطالب بالمعرفة العلمية ورفع مهارته بالبحث والتحليل والاستنتاج



اولا : تعزيز الكادر التدريسي في القسم .

- ١- تعزيز كوادر القسم التدريسية والافادة من حملة الشهادات العليا في القانون
- ٢- انفتاح التدريسي على المجتمع وبما يعزز دوره فيه من خلال الاشتراك بالبحوث التطبيقية لجهات مستفيدة .
- ٣- تمكين التدريسي من الاطلاع على المصادر العلمية المحلية والعربية والعالمية.
- ٤- تعزيز المعرفة اللغوية (الانكليزي) وبما يخدم التدريسي للاطلاع على المصادر العالمية .
- ٥- تعزيز معرفة التدريسي بطرائق التدريس الحديثة والابتعاد عن الطرق التقليدية وخاصة المهارة الالكترونية .
- ٦- اسهام التدريسي في الخطط العلمية السنوية للقسم والكلية من خلال البحوث العلمية .
- ٧- تفعيل مشاركة أعضاء هيئة التدريس في مشاريع الأبحاث المحلية والدولية لتطوير الخبرات والقدرات
- ٨- تشجيع أعضاء الهيئة التدريسية للاشتراك في المؤتمرات المحلية والإقليمية والدولية ووضع الحوافز المادية والمعنوية لذلك.
- ٩- تطوير مكتبة الكلية بما يعزز وصول المصادر العلمية الرصينة في حقل التخصص وبما يعزز قدرات أعضاء الهيئة التدريسية للاطلاع على أحدث المستجدات العلمية.
- ١٠- تعزيز إسهام أعضاء الهيئة التدريسية بالأعمال التطوعية ووضع الحوافز المعنوية لهذا الدور.

١١- تطوير البنى التحتية التي يحتاجها أعضاء الهيئة التدريسية والتي

تليق بمكانتهم العلمية.

١٢- تطوير ودعم البحث العلمي بما يعزز دور الكلية في المجتمع. من خلال التالي :-

أ- تحديث خطط البحث العلمي في أقسام الكلية وربطها بالخطوة البحثية للجامعة.

ب- أعداد الخطط البحثية السنوي بما يتناسب والتطور العلمي ومعالجة المشاكل

التي تعترى المجتمع.

ج- رفع كفاءة البحوث العلمية عن طريق الالتزام بمعايير البحث العلمي الرصين. ودعم

المجلة العلمية للكلية وتعزيز الرصانة فيها.

د- عقد الندوات والدورات التي تسهم في زيادة المعرفة البحثية وفقا للتطور العالمي في

مجالات التخصص.

هـ- تشجيع أعضاء الهيئة التدريسية لكتابة البحوث المشتركة في حقل التخصص مع

أقرانهم في الجامعات العراقية والعربية والإقليمية.

و- الاهتمام بإقامة المؤتمرات والندوات العلمية التي تسهم في تعزيز الرؤى البحثية المهمة.

ز- عقد الشراكة مع الهيئات والمؤسسات التي تتقارب مع تخصصات الكلية في مجال

البحوث والندوات والورش والمؤتمرات.

ثانيا مدة البرنامج : خمس سنوات

الجهة المسؤولة عن التنفيذ : شعبة التعليم المستمر في الكلية والشعبة العلمية

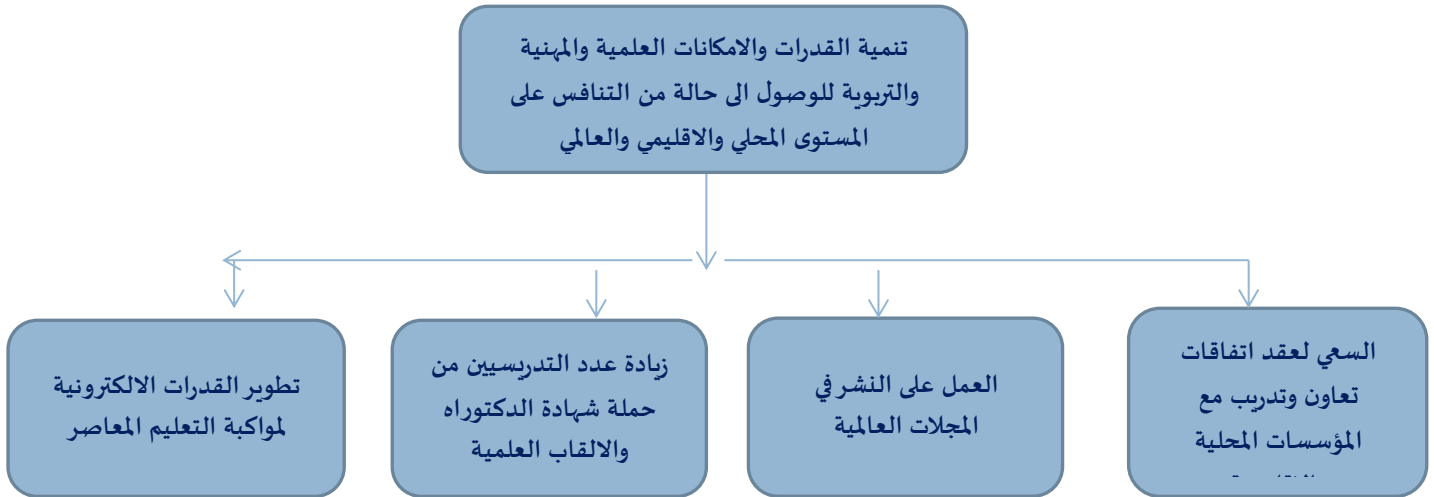
تكرار البرنامج : سنويا

ثالثا : طرق تقييم البرنامج : اعداد استمارة للتقدم الذي

يحزره التدريسي من قبل اللجنة العلمية ومجلس القسم ورفع تقرير في نهاية كل

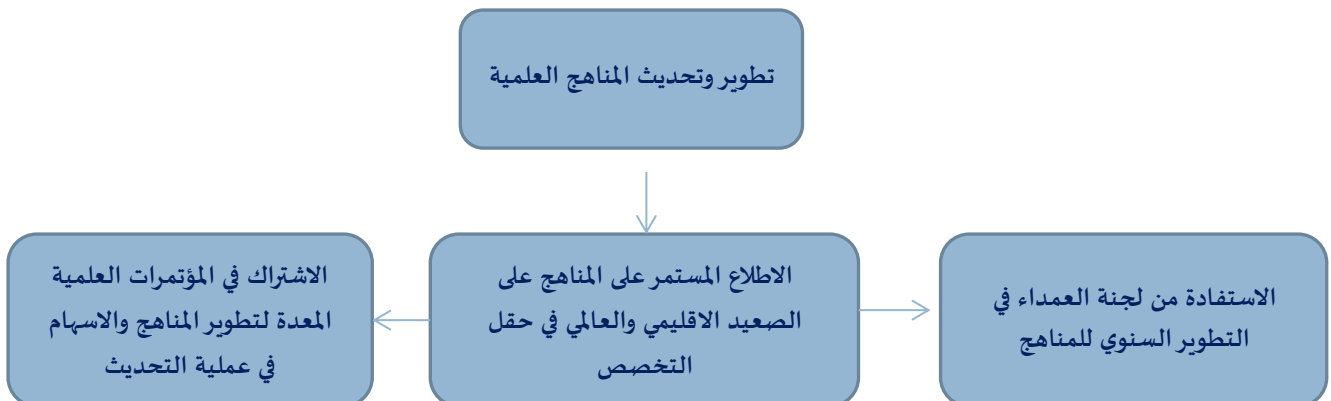
عام لمجلس الكلية

لمعرفة نقاط الضعف وكيفية تعزيز نقاط القوة في امكانات التدريسي .



٣- المنهج الدراسي :

وهو المادة العلمية التي يتلقاها الطالب اثناء مدة دراسته في القسم ولأربع مراحل :



تسعى الخطة الاستراتيجية لقسم القانون للأعوام ٢٠٢١-٢٠٢٦

لتعزيز دور القسم في تطوير وتحديث المناهج الدراسية المعتمدة في مراحل الدراسة

الاربعة وبما ينسجم مع التطورات المتسارعة في علم السياسة نظريا وعمليا من

خلال :-

١- الاستفادة من عضوية القسم في لجنة عمداء كليات القانون .

٢- تقييم المناهج التدريسية سنويا من قبل الاستاذ المختص بالمنهج تدريسا ،

والعمل على كتابة تقرير في نهاية العام الدراسي لتوضيح نقاط القوة والضعف

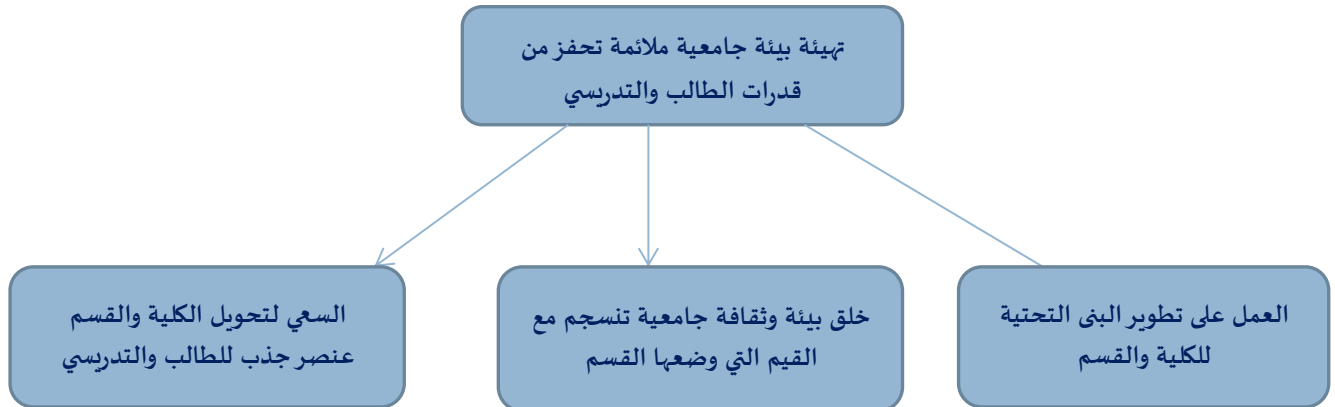
بالمناهج ، وثبیت الملاحظات عليه .

٣- عقد مقارنة بين المناهج العلمية التي تدرس في كليات واقسام القانون اقليميا

ودوليا والسعي للتوافق معها .

٤- الاهداف العامة التي تعزز اركان العملية التعليمية

اولا _ البيئة الجامعية



ثانيا - العمل للحصول على الاعتمادية وتعزيز درجة

التقييم في التصنيفات الوطنية والمحلية والعالمية

١- التحديث المستمر لموقع القسم الالكتروني وترجمة محتواه ورفعته بالبيانات

الخاصة بالكلية والقسم ومخرجاتهما التعليمية .

٢- زيادة عدد البحوث المنشورة في مجلات تقع ضمن مستوعبات سكوبس

وكلايفيت .

٣- المحافظة على بيئة تعليمية مستدامة .

٤- التوثمة مع الكليات على الصعد المحلية والاقليمية .

٥- العمل على توفير البيئة العلمية الآمنة لاستقطاب الطلبة الاجانب .

٦- وضع آليات لرفع مكانة القسم على المستوى المحلي والاقليمي من خلال :-

أ- الافادة من برنامج الاستاذ الزائر .

ب- الاشتراك في المؤتمرات المحلية والاقليمية والدولية .

ت- الاشتراك في هيئات تحرير المجلات المحلية والاقليمية

ث- الاسهام بالبحث العلمي في المجلات العالمية .

مدة البرنامج : خمس سنوات

الجهة المشرفة على التنفيذ : مجلس القسم واللجنة العلمية .

تكرار البرنامج : سنويا

تقييم البرنامج : سنويا من خلال تقرير يرفع الى مجلس الكلية

ثالثا - اعتماد القسم العلمي المنتج

١- السعي للانفتاح على هيئات الدولة في المحافظة وتقديم

الاستشارة العلمية في حقل التخصص .

٢- دعم البحوث التطبيقية وتسويقها .

٣- الانفتاح على هيئات الدولة والقطاع الخاص والبحث عن سبل مشتركة لتعزيز

التعاون .

٤- السعي لاستحداث الدراسات العليا في التخصص القانون العام والخاص

والاستفادة من الدارسين ضمن النفقة الخاصة .

مدة البرنامج : خمس سنوات

الجهة المشرفة على التنفيذ : مجلس القسم

تكرار البرنامج : سنويا

تقييم البرنامج : سنويا

رابعا : السعي لتحقيق التكامل بين مخرجات التعليم وسوق العمل :

١- اشراك ارباب العمل في تقييم مخرجات القسم التعليمية .

٢- التحسين المستمر لبرامج التعليم والتعلم لتحقيق الانسجام مع سوق العمل .

مدة البرنامج :خمس سنوات

تكرار البرنامج سنويا

الجهة المسؤولة عن التنفيذ : مجلس القسم

خامسا :التفاعل والانفتاح على المجتمع

١- تنوع الخدمات العلمية المقدمة للمجتمع

مدة البرنامج : خمس سنوات

تكرار البرنامج : سنوياً

الجهة المسؤولة عن تنفيذ البرنامج : اللجنة العلمية بالتعاون مع شعبة التعليم

المستمر في الكلية

خطوات البرنامج	الجهة المنفذة	الجدول الزمني	الملاحظات
تحديد الجهات المستفيدة	مجلس القسم	خمس سنوات	بشكل دوري كل عام دراسي
اعداد دراسة بالجهات المستفيدة ونوع البرنامج	اللجنة العلمية	خمس سنوات	يحدث بشكل دوري كل عام دراسي
عرض البرنامج وتوقيات التعاون ونوعها (محاضرة ورش عمل ، ندوات)	مجلس الكلية	بداية كل عام دراسي ولخمس سنوات	يحدث بشكل دوري كل عام دراسي
اعداد ملف لنشاط القسم مع المجتمع	رئيس القسم	خمس سنوات	يحدث بشكل دوري كل عام دراسي
التنفيذ	اللجنة العلمية وشعبة التعليم المستمر	خمس سنوات	يحدث بشكل دوري كل عام دراسي

العوامل والفرص المتاحة والمعيقة لتحقيق اهداف قسم القانون وطرق معالجتها

١- تحليل البيئة الخارجية لقسم القانون:

في ضوء تحليل عوامل البيئة الخارجية والمتمثلة بالفرص والتحديات في محيط كلية القانون والعلوم السياسية بشكل عام وقسم القانون بشكل خاص . تتضح الفرص المتاحة أمامها والتي يمكن الاستفادة منها في تدعيم مركز الكلية والقسم مما يصب في

تحقيق أهدافها الاستراتيجية وفقا لرؤيته ورسالته وأهدافه العلمية.

فضلا عن ذلك، فإن هنالك مجموعة من التهديدات المتمثلة والتي تتطلب من الكلية والقسم اتخاذ كافة الإجراءات للتعامل معها بهدف التغلب عليها وضمان تحقق رسالتها الموضوعية والسامية، وكالاتي: -

أولاً: الفرص المتاحة:

إن التعامل مع خطة قسم القانون للأعوام (٢٠٢١-٢٠٢٦) يتحتم عليها أن تكون تلك الخطة بمثابة منهج عمل متواصل لخطط خمسية أخرى أكثر ثباتاً وتقدماً لتحقيق أهداف القسم الاستراتيجية.

وبحكم طبيعة ومكانة الكلية والقسم العلمي ، يمكن أن نسلط الضوء على مجموعة من الفرص الخارجية لها، لنقلها نقلة نوعية من إطارها ومركزها المحلي إلى اطر ومراكز إقليمية ودولية أكثر تقدماً وبالشكل الاتي:

١- الاستفادة من القطاع الخاص ومؤسسات الدولة لدعم الكلية عن طريق إقامة المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية والبحوث المشتركة. فضلاً عن الاستفادة من الجانب العملي التي يمتلكه هذا القطاع في تدعيم الجوانب النظرية والعلمية للكلية وتحقيق خططها التطويرية.

٢- تفعيل برامج التوأمة والإشراف المشترك وغيرها وعلى مختلف المجالات القانونية وعلى المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

٣- استثمار تصنيف الجامعة والكلية الموقرتين لاستقطاب تدريسيين أكفاء، مما يدفع قدرة القسم لمنافسة نظيرائه في الجامعات العراقية والعربية والإقليمية.

٤- التوظيف الأمثل لإمكانات القسم وبما يعزز تنفيذ الخطط الموضوعية.

الخطط العلمية للاستفادة من الفرص المتاحة

ثانياً: التهديدات المحتملة:

- ١- غياب الثقافة القانونية في المجتمع.
- ٢- قلة استقطاب أعضاء الهيئة التدريسية الخارجية ومن مختلف الدرجات العلمية.
- ٣- بطء عملية التحديث للبرامج بسبب ضعف الموارد المالية.
- ٤- ندرة التوظيف لمخرجات قسم القانون، مما ولد عزوفاً للتحصيل العلمي
- ٥- ضعف المشاريع البحثية التي تدعم التكامل بين التخصصات العلمية.

جدول يمثل تحليل الفرص المتاحة أمام القسم ووصفها

الفرص	الوصف
التعاون مع المؤسسات	توجد الكثير من الفرص للتعاون مع القطاع الخاص ومؤسسات الدولة في مجال المؤتمرات والبحث العلمي المشترك يمكن استثماره في دعم خطط وبرامج الكلية
التعاون مع الكليات المتناظرة	وهو ما يمثل فرصة للتوأمة والبحث المشترك مما يؤدي إلى تبادل الخبرات وزيادة خبرات الكادر التدريسي.
جودة التعليم	يمكن استثمار جودة المخرجات التعليمية وجودة البحث العلمي في تطوير أداء القسم وزيادة قدرتها التنافسية
بيئة البحث العلمي	توجد لدى الكلية مكتبة وبني تحتية جيدة يمكن استثمارها في

خلق بيئة بحث علمي مناسبة	
النمو السكاني	إذ يمكن استثمار ظاهرة النمو السكاني في توسيع خطط القبول وزيادة المدخلات المادية للكلية

جدول يمثل التهديدات التي تواجهها الكلية ووصفها

الفرص	الوصف
رفع معايير المشاركات الخارجية	إذ يمثل رفع معايير ومتطلبات المشاركات الخارجية عائقاً أمام مشاركة أعضاء الهيئة التدريسية في المناسبات العلمية الدولية
ضعف الثقافة	يمثل عدم التوجه بأهمية القانون ودوره في العراق المعاصر الذي يتطلب وعياً قانونياً عالياً، يمثل عائقاً أمام التوسع في خطط القسم
الوضع العام في البلد	يمثل عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي تحديات كبيرة ومهمة في استقرار التعليم وفي تنفيذ الخطط الموضوعة
قلة الدعم المالي	يعيق عدم توفر دعم مالي خطط البحث العلمي والتوسع في البحث العلمي وحضور الفعاليات العلمية الداخلية



استراتيجية قسم القانون
٢٠٢١ - ٢٠٢٦

والخارجية	
-----------	--

٢- تقييم العوامل الاستراتيجية الداخلية

يعتمد نجاح عملية صياغة الاستراتيجية في المؤسسة التعليمية على حسن استخدام إمكانيات المنظمة الداخلية. وهو ما يفرض على المنظمة ضرورة تهيئة كل إمكانياتها مع التعرف على أوجه القوة وأوجه الضعف لعلاجها مع عدم ترك أي شيء للصدفة.

العوامل الاستراتيجية الداخلية: هي ببساطة كل إمكانيات المنظمة الداخلية والتي تتضمن المجالات الوظيفية المختلفة (العمليات، البحوث والتطوير، التسويق، التمويل، إدارة الأفراد) ويتم النظر إليها إما كأوجه قوة Strengths أو أوجه الضعف Weakness. وسنتطرق هنا إلى أهم العوامل الداخلية التي يفترض تفعيل جودتها بهدف تحقيق المؤسسة التعليمية لرسالتها وأهدافها.

أولاً - الهيكل التنظيمي:

يعرف الهيكل التنظيمي بأنه تنظيم رسمي للمراكز والدوائر والعلاقات بين الأفراد والأقسام نحو تحقيق أهداف ومهام المؤسسة. وعند التطرق إلى الهيكل التنظيمي لابد من الأخذ بنظر الاعتبار الأمور الآتية: -

أ- الهدف الرئيسي للمؤسسة، أي ينبغي تصميم الهيكل التنظيمي بما يتلاءم وتحقيق الأهداف.

ب- تحديد الصلاحيات وتحقيقها لمختلف التشكيلات داخل المؤسسة والعمل على تعزيز التعاون والتكامل بين هذه التشكيلات وأفرادها داخل المنظمة.

ت- تحليل الوظائف وتوصيفها، وحل التداخل والازدواجية.

ث- ضرورة دراسة المركزية واللامركزية المطلوبة.

ج- ضرورة دراسة كافة عناصر الاتصال والعلاقات بين التشكيلات داخل المؤسسة.

ثانيا - ثقافة المؤسسة

وهي الفلسفة التي تسترشد بها المؤسسة والتي تعكس رسالتها وأهدافها وقيم العاملين

فيها، وعند تحديد ثقافة المؤسسة لابد من الأخذ بالاعتبارات الآتية: -

أ- ماهي أولويات المؤسسة "الكلية" في تحقيق أهدافها

ب- أن نواكب معتقدات ومتبنيات المؤسسة التطورات التكنولوجية.

ت- أن تتميز ثقافة المؤسسة بالميزة التنافسية.

ث- يجب أن يعكس قادة المؤسسة ثقافتها وفلسفتها في قراراتهم وفي قدراتهم على

اكتشاف الفرص وتجنب المخاطر.

ج- شيوع أواصر الثقة والتعاون بين أفراد المؤسسة.

١ - العوامل التسويقية:

يشير مفهوم التسويق إلى معاني عدة وإن كان المعنى العام ينصرف إلى قدرة وكفاءة

المؤسسة الصناعية في إيصال منتجها إلى الزبائن وتركيزها على المستهلكين فضلاً عن

الحصة السوقية ومدى نموها في ضوء المنافسة وما له علاقة باستراتيجية التسعير

والقيمة المقدمة.

إلا أن هذا المفهوم بات من الممكن استخدامه في المؤسسات التعليمية باعتبار أن

مخرجات المؤسسة (الخريجين) هم يمثلون منتجات تتمتع بجودة معينة حسب قدرات

وقابليات المؤسسة نفسها وهذه المنتجات موجهة نحو سوق وان ثمة مستفيدين (أصحاب المصلحة) يكونون بأمر الحاجة لتوظيف (شراء) هذه المنتجات. بالتالي ما ينطبق على المؤسسة الصناعية بات ينطبق على المؤسسة التعليمية. وغالباً ما يرتبط نجاح التسويق وكفاءته بدرجة عالية بسمعة المنتج أو الخدمة والصورة الذهنية لدى المستهلكين والولاء للماركة أو أسم المؤسسة. مثال على ذلك أن التصنيف السنوي للجامعات الأولى على مستوى العالم يعد أحد مؤشرات الجودة الذي يعكس سمعة المؤسسة الجامعية ونجاحها وبالتالي يعد عنصر جذب لأصحاب المصلحة الذين يقيمون جودة المنتج على أساس موقع الجامعة ضمن هذا الترتيب. ويهدف تطوير القدرة التسويقية للمؤسسة التعليمية والتي هي بالضرورة تعتمد على فاعلية وكفاءة وإبداع العمليات الترويجية، لا بد من المضي قدماً في الخطوات التالية باعتبارها برنامج عمل:

أ- رفع موقع ودرجة الجامعة والكلية ضمن التصنيف الوطني للجامعات العراقية من خلال تعزيز معايير جودة التعليم على اعتبار أن هذا التصنيف يسهم في ترسيخ صورة ذهنية عن سمعة الكلية ونجاحها.

ب- التواصل الفاعل مع المجتمع المحلي من خلال النشاطات العلمية (ندوات ومؤتمرات) التي تناقش حاجات المجتمع ومشكلاته فضلاً عن مخاطبة هذه النشاطات للمشاكل التي تواجه الدوائر الحكومية أو القطاع الخاص واقتراح الحلول الناجحة لها بهدف تحقيق قدر عال من التنسيق على المستوى العملي وعدم الاقتصار على الجانب البحثي - النظري. إن ما يهم المؤسسات في الوقت الحاضر هو البحث عن الحلول للمشاكل التي تواجهها وعندما تكون هذه الحلول

مقدمة من المؤسسة التعليمية فإن هذا سينعكس إيجاباً على سمعتها وقدرتها التسويقية.

ت- التركيز على الجانب الإعلامي عبر التطوير والتحديث المستمر لموقع الكلية والقسم الإلكترونيين وصفحتها على مواقع التواصل الاجتماعي واعتبار هذه القنوات كأدوات حيوية للتواصل الإعلامي مع المجتمع المحلي لتعريفه بشكل مستمر بالإنجازات والنتائج التي تسعى الكلية للحفاظ عليها.

ث- المشاركة الفاعلة لقسم القانون في النشاطات الاجتماعية من قبيل تنظيم حملات التبرع أو تقديم الدعم والمساعدة للفئات المحتاجة، وليس بالضرورة أن تكون هذه الحملات من حيث المشاركين فيها مقتصرة على أعضاء ومنتسبي المؤسسة التعليمية بل من الممكن أن تطلق الكلية نفسها حملة لجذب مشاركين ومساهمين من خارج المؤسسة.

ج- دعم وتبني حملات مناصرة ومدافعة لحقوق الفئات الاجتماعية المختلفة التي تعجز أو لا تكون قادرة على الدفاع عن حقوقها بالشكل المطلوب.

٢ - العوامل الإنتاجية:

تتعلق العوامل الإنتاجية في المؤسسة التعليمية بحسن الإدارة للموارد المالية التي تحوزها فضلاً عن آليات وطرق زيادة وتعظيم هذه الموارد المالية. وكما هو معلوم أن المؤسسة التعليمية هي مؤسسة حكومية بمعنى أن القبول فيها هو عام لا يترتب عليه دفع أجور مالية باستثناء حالة التعليم الحكومي الخاص والدراسة المسائية التي تكون مقابل أقساط دراسية سنوية.

إن تعظيم الموارد الإنتاجية ستركز أكثر على فرع الدراسة المسائية

باعتباره المصدر للموارد المالية التي يمكن أن تجنبها الكلية. الشيء الذي يمكن ملاحظته أن مستويات القبول في الدراسة الصباحية تزداد في كل عام عن العام الذي سبقه وهذا يتيح للكلية إمكانية زيادة مستويات القبول في الدراسة المسائية بما يتماثل مع أعداد الدراسة الصباحية إلا أن هذه الميزة مرتبطة إلى حد كبير بالبنى التحتية التي يمكن لها استيعاب هذه الأعداد المتزايدة.

إن الخطة الاستراتيجية فيما يتعلق بالسعي لتحقيق أهداف الإدارة المالية والإنتاجية يفترض أن تتبنى التالي:

- أ- مدى إمكانية زيادة الموارد المالية: ويبدو أن هذا الهدف ممكن تحقيقه في ظل الاتجاه العام القائم على الزيادة المستمرة في القبول في الدراسة الصباحية بحيث يمكن إسقاط هذا التوجه على الدراسة المسائية.
- ب- إدارة مكونات الموارد المالية: وهذا يعتمد على إعداد خطة واضحة وتفصيلية لآليات الإنفاق والصرف وما هي المواضيع التي لها الأولوية في تلقي الأموال. ومن الضروري أن يتم تخصيص جزء لا بأس به من هذه الأموال لغرض تطوير وتوسيع البنى التحتية باعتبار أن الاتجاه المستقبلي لأعداد القبول تنحو نحو الزيادة وبالتالي يكون للبنى التحتية الأولوية في هذا الإنفاق سيما أن توفر هذه البنى سيسهم إيجاباً في زيادة أعداد الطلبة المقبولين أصلاً في الدراسة المسائية.
- ت- مدى المقدرة على تخفيض التكاليف: مع توفر الأموال ووجود اتفاق عام حول مواضيع الإنفاق ومستوياته إلا أن الضرورة تدعو أيضاً إلى التفكير في تخفيض

تكاليف الإنفاق من خلال البحث المستمر عن البدائل واختيار

البديل الأقل تكلفة مع احتفاظه بذات الجودة.

ث- يمكن زيادة كفاءة الإدارة المالية من خلال مراعاة تفصيلية لل فقرات التالية التي

يفترض أن تكون من مسؤولية الشعبة المالية في المؤسسة التعليمية:

- فاعلية وكفاءة النظام المحاسبي الخاص بالتكاليف.

- نظم الموازنات وتخطيط الربح المستخدمة.

- مدى وجود نظم للتخطيط المالي.

- نظم التحليل المالي المستخدمة ودرجة الاستفادة من نتائجه.

- المستوى العلمي والمهني للقائمين على إدارة الموارد المالية.

٣- إدارة الموارد البشرية:

يعتمد نجاح المؤسسة التعليمية، وغيرها من المؤسسات -إلى حد كبير- على نوعية

الموارد البشرية العاملة فيها، على اعتبار أن العنصر البشري هو الأهم في إدارة أي

عملية تنظيمية أو إنتاجية أو تعليمية. على هذا الأساس تولي المؤسسات اهتماماً كبيراً

بتطوير قابليات منتسبيها ورفع كفاءتهم بهدف التكيف مع متغيرات سوق العمل

ومواكبة التغيرات دون التخلف عنه.

إن نوعية الموارد البشرية على مستوى المؤسسة التعليمية هي على صنفين: الأول

التدريسيين وهو المسؤولين عن الإدارة المباشرة للعملية التعليمية بحكم مؤهلاتهم

وخبراتهم العلمية وتواصلهم مع الطلبة والثاني هم الموظفون وهم
يؤدون أدوار سائدة للعملية التعليمية.

إن تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة التعليمية على مستوى إدارة الموارد
البشرية يفترض أن يتوجه بالاهتمام والمخاطبة لكلا النوعين أعلاه وعدم إهمال أي
منهما، ولا بد من السعي لتحقيق التالي:

أ- ضرورة الاستمرار بالتدريب والتطوير وتفعيل شعبة التعليم المستمر باعتبارها
المنوط بها تطوير كفاءات التدريسيين والموظفين ومن الضروري التركيز في خطة
التعليم المستمر على إضافة مهارات واكتساب خبرات جديدة وعدم التكرار في طرح
مواضيع مستهلكة.

ب- العمل على زيادة وتعزيز الروح المعنوية للعاملين من خلال تواصل الإدارة العليا
معيهم بشكل مباشر وعدم الاعتماد على حلقات وسيطة بهدف الاطلاع على
مشاكلهم ومعوقات العمل بشكل أوضح وأيضاً بهدف إشعارهم باهتمام الإدارة
العليا بمشاكلهم وإنها تقدر الجهود التي يبذلونها وفي هذا انعكاس إيجابي على
إدائهم للعمل.

ت- تفعيل نظام المكافأة والتقدير أو ما يعرف بالاستخدام الفعال للحوافز لتعظيم
الأداء من خلال اعتماد آلية (تدريسي الشهر وموظف الشهر) مثلما هو معمول به
في الكثير من المؤسسات العالمية. وفكرة هذه الآلية أنه يتم شهرياً تكريم التدريسي
الأفضل أو الموظف الأفضل بالاعتماد على مجموعة مؤشرات تمثل حصيلة أنجازه
لمدة شهر وتكون الغاية من هذه الآلية هو لتقدير جهود العاملين المتميزين ولتحفيز
الآخرين على تقديم أداء أفضل في العمل.

ث- اعتماد التوزيع الأفضل للموظفين في إداء المهام الوظيفية: من

الضروري جداً مراعاة المهارات والخبرات التي يملكها الموظف وأخذها بنظر الاعتبار

عند تكليفه بأي مهمة أو وظيفة. على اعتبار أن التوافق بين الخبرة والمهام التي

يؤديها سيكون لها انعكاس إيجابي على مخرجات العمل.

ج- بشكل عام أن تعزيز عملية إدارة الموارد البشرية تكون من خلال التركيز المستمر

على أهداف محددة وواضحة تتمثل في التالي: -

أ. التدريب والتطوير بهدف زيادة مهارات العاملين وإضافة مهارات

جديدة.

ب. تحفيز وتعميق الولاء لدى العاملين والحفاظ على الروح المعنوية.

ت. اعتماد التوزيع الأمثل الذي يراعي المهارة والخبرة مع نوعية العمل

الذي يقوم به.

تحليل مصفوفة SWOT

إن تحليل المتغيرات الأربعة الرئيسة المكونة لمصفوفة SWOT هي الأهم في الاختيار

الاستراتيجي ضمن مسار (الرؤية ، الرسالة ، الأهداف) للكلية وهذه المتغيرات الأربعة هي :-

نقاط الضعف	نقاط القوة	تقويم البيئة الداخلية
		تقويم البيئة الخارجية
(٢) معالجة نقاط الضعف واستثمار الفرص المتاحة (استراتيجيات علاجية)	(١) استعمال نقاط القوة واستثمار الفرص المتاحة (استراتيجيات هجومية)	الفرص
(٤) تقليل نقاط الضعف وتقليل التهديدات (استراتيجيات انكماشية)	(٣) استعمال نقاط القوة وتقليل التهديدات (استراتيجيات دفاعية)	التهديدات

في ضوء تحليل العناصر الأربعة أعلاه تظهر استراتيجيات متعددة يتوجب القيام باختيار أو

بناء استراتيجية تتطابق مع موقف المنظمة إزاء أهدافها وهذه النتائج تتلخص بما يلي :-

- ١- استراتيجيات هجومية: تشير النقطة (١) أعلاه إلى أن المنظمة تتوافر أمامها فرص متاحة بالإضافة إلى امتلاكها نقاط قوة كبيرة وهذا يدفعها لاختيار استراتيجية هجومية الغرض منها زيادة استغلال هذه الفرص وتعظيم قوتها الداخلية نتيجة تفاعل الفرص ونقاط القوة.
- ٢- استراتيجيات علاجية: تشير النقطة (٢) أعلاه إلى أن المنظمة تتوافر أمامها فرص مناسبة لكنها تعاني من نقاط ضعف قد تمنعها من استغلال هذه الفرص المتاحة وعليه يجب على الإدارة الاستراتيجية لمعالجة وتصحيح ما تعانيه الكلية من نقاط ضعف داخلية في الأنشطة الإدارية أم التسويقية أم الموارد البشرية أم المالية.
- ٣- استراتيجيات دفاعية: تشير النقطة (٣) أعلاه إلى تفاعل نقاط القوة والتهديدات فان المنظومة تستطيع أن تعزز وتستثمر نقاط القوة التي تمتلكها وبنفس الوقت تتوجه للدفاع ضد أخطار التهديدات المحيطة بها من خلال اختيار استراتيجيات تساهم في تعظيم نقاط القوة وتحجيم التهديدات الخارجية. وبهذا الخصوص نلاحظ أن الكلية تستطيع تصحيح ومعالجة نقاط الضعف لان سيطرتها على العوامل الداخلية ممكنة ولكن تصبح المشكلة أصعب عندما تتعلق بالعوامل الخارجية.
- ٤- استراتيجيات انكماشية: تتجه الكلية إلى اتباع استراتيجيات انكماشية بسبب ما تعانيه من تهديدات خارجية ومن نقاط ضعف داخلية، فالنقطة (٤) أعلاه تشير إلى استراتيجيات تتضمن التقليل من التهديدات الخارجية ومعالجة نقاط الضعف الداخلية مثلا إعادة هيكلة أقسام معينة (إجراء داخلي) والتوأمة مع كليات خارجية (إجراء خارجي)

المحفزات المقترحة في صياغة الخطة الاستراتيجية

المحفزات الداخلية

- ١ - إنشاء مراكز بحث علمي في تخصص القانون والعلوم السياسية لرصد مؤسسات الدولة والقطاع الخاص والمختلط للاستفادة من نتائج البحوث.
- ٢ - تخصيص نصف ساعات النصاب لكل تدريسي واستغلالها في البحث العلمي.
- ٣ - دعم المجلة في الكلية والارتقاء بها لتكون ضمن المجالات الرصينة مثل سكوباس وغيرها من خلال تشجيع الباحثين لنشر بحوثهم العلمية فيها واعتمادها في الترقيات العلمية.

المحفزات الخارجية

- ١ - تطوير كادر البحث العلمي من خلال إقامة علاقات بحثية متبادلة وورش عمل مشتركة مع كليات الجامعات العالمية الرصينة بالإضافة إلى إقامة مؤتمرات علمية بمشاركة جامعات أجنبية متقدمة علمياً.
- ٢ - تطوير وتنمية مهارات الكادر التدريسي في إتقان اللغة الإنكليزية كونها لغة البحوث العلمية السائدة من خلال اشتراكهم بدورات التقوية خارج البلد.

رابعاً: تحديد الأهداف الاستراتيجية

لتحقيق الأهداف العليا لقسم القانون وفقاً للخطة الاستراتيجية للسنوات ٢٠٢١-٢٠٢٦ فقد تم تحديد ستة محاور تمثل مجموعة الأهداف العملية والتي ستتحقق من خلال التالي:-

- ١- رفع كفاءة الأداء بما يمكن القسم من القدرة على منافسة نظيرائه في الجامعات العراقية والعربية والإقليمية.
- ٢- السعي إلى تطبيق معايير الجودة والحصول على الاعتماد الوطني والدولي.
- ٣- زيادة القدرة التنافسية لطلبة القسم.
- ٤- تنمية قدرات الهيئة التدريسية ومهاراتهم وتحسين بيئة العمل.
- ٥- تطوير ودعم البحث العلمي بما يعزز دور الكلية في المجتمع.
- ٦- الارتقاء بمستوى التعليم الإلكتروني عن طريق استخدام أخص البرامج التعليمية وبما يساهم في صناعة محتوى تعليمي يمتاز بالجودة.
- ٧- رفع كفاءة الأداء بما يمكن الكلية من القدرة على منافسة نظيراتها في الجامعات العراقية والعربية والإقليمية
- ٨- المراجعة المستمرة للهيكل التنظيمي للكلية وإضافة وحذف ما يعزز التطور في العلوم القانونية والسياسية في عالم متغير ساع لتطوير المعرفة.
- ٩- تطبيق قواعد الحوكمة بما يعزز سير العمل العلمي والإداري لرفع كفاءة الأداء المؤسسي.
- ١٠- الالتزام بالعمل وتطوير لوائح أخلاقيات المهنة للكلية والجامعة.
- ١١- التوظيف الأمثل للكوادر الوظيفية وبما يعزز إنجاز الخطة.

١٢- رفع كفاءة العاملين بالمجال الإداري في تخصصات اللغة

والحاسوب والمهارة التخصصية لتسهيل التواصل مع الكليات المناظرة الأجنبية.

١٣- إعادة تأهيل البنى التحتية للكلية بما يتوافق مع معايير الجودة والأداء الجامعي

خاصة ما يتعلق بوسائل التعليم والتعلم المتطورة، والاهتمام بالبيئة السليمة

والجاذبة للطلبة (الحدائق، الكافيتريا، البنى الخدمية).

١٤- إنشاء وحدة أزمات مرتبطة برئاسة الجامعة لتسهيل عملية اتخاذ القرار السريع

والعلمي لتجاوز الأزمات.

١٥- اهتمام بضرورة استحداث شبكة معلومات متطورة على صعيد العمادة وشعب

ووحدات الكلية، والعمل على بناء منظومة إنترنت ذات كفاءة عالية خدمة للطلبة

والهيئة التدريسية.

١٦- السعي إلى تطبيق معايير الجودة والحصول على الاعتماد الوطني والدولي

١٧- متابعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية وضمان توافقها مع خطة الجامعة.

١٨- وضع الخطة المناسبة للحصول على الاعتماد الوطني والدولي.

١٩- تطوير نظام التقييم الذاتي ونماذج المراجعة الداخلية ومطابقتها مع مثيلاتها

الصادرة من الجهات المختصة بجودة التعليم ونماذج مؤسسات الجودة الدولية.

٢٠- النهوض بأداء شعبة ضمان الجودة وفقا لرسالة ورؤية وأهداف الكلية.

٢١- الاهتمام برفع كفاءة البحث للدراسات الأولية والعليا بما يخدم المجتمع وحل

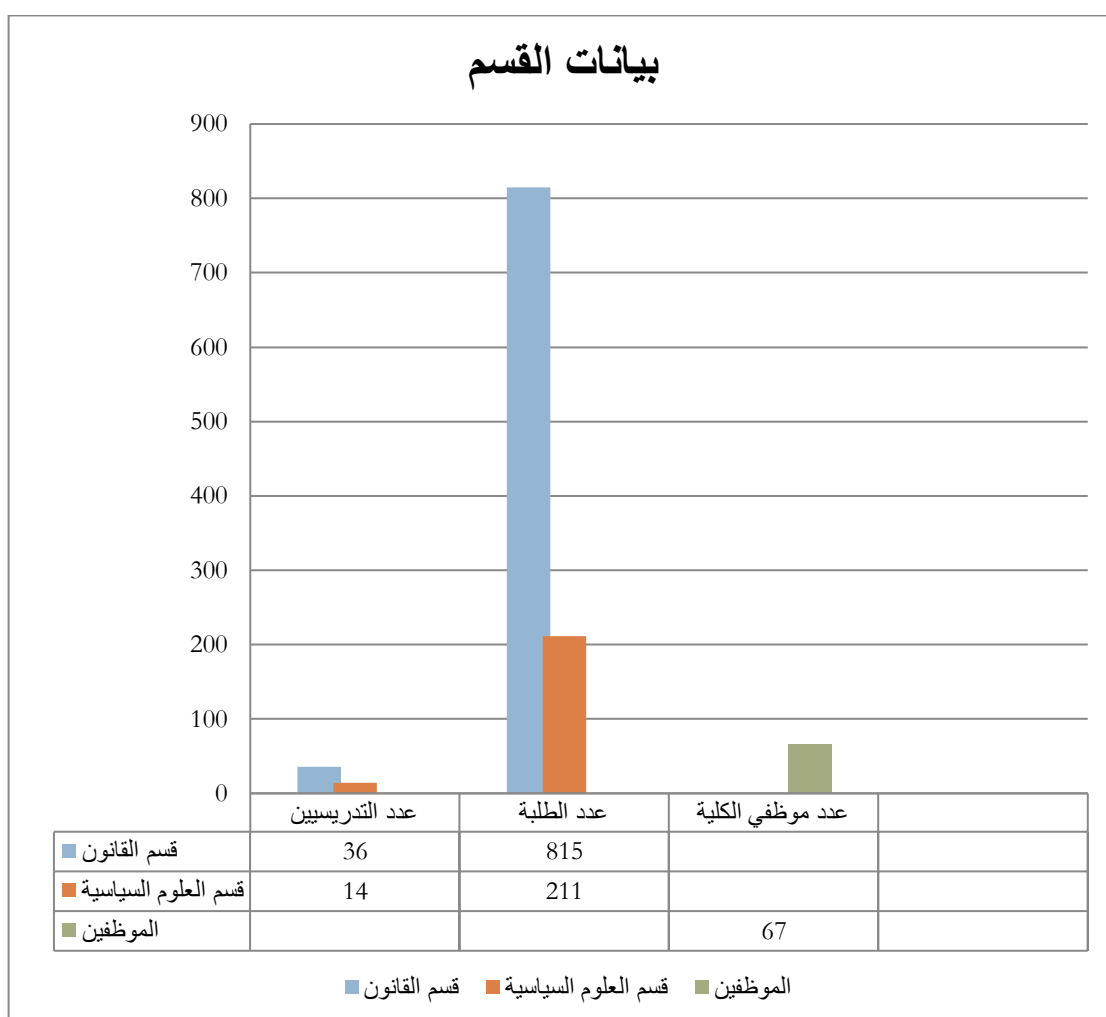
المشاكل ووجود السبل الناجعة لها.

٢٢- زيادة فاعلية المساهمات التطوعية لطلبة الدراسات الأولية والدراسات العليا بما

يعزز وقوف الكلية والقسم ومحاكاتها لاحتياجات المجتمع.

٢٣- تنمية قدرات الهيئة التدريسية ومهاراتهم وتحسين بيئة العمل.

١-٤





استراتيجية قسم القانون
٢٠٢١ - ٢٠٢٦

خامسا: خطة وإجراءات العمل لتحقيق الأهداف

الأهداف		مؤشرات الأداء	مسؤول التنفيذ	التوقيت الزمني	
الهدف الأول : العمل للحصول على الاعتمادية وتعزيز درجة التقييم في التصنيفات الوطنية والمحلية والعالمية	١- التحديث المستمر لموقع القسم الالكتروني وترجمة محتواه ورفده بالبيانات الخاصة بالكلية والقسم ومخرجاتها التعليمية . ٢- زيادة عدد البحوث المنشورة في مجلات تقع ضمن مستوعبات سكوباس وكلايفيت . ٣- المحافظة على بيئة تعليمية مستدامة . ٤- التوئمة مع الكليات على الصعد المحلية والاقليمية . ٥- العمل على توفير البيئة العلمية الآمنة لاستقطاب الطلبة الاجانب .	مجلس القسم واللجنة العلمية		٢٠٢٢	٢٥%
				٢٠٢٣	٢٥%
				٢٠٢٤	٢٥%
				٢٠٢٥	٢٥%



استراتيجية قسم القانون
٢٠٢١ - ٢٠٢٦

٢٥%	٢٠٢٢	- مجلس القسم	١- السعي للانفتاح على هيئات الدولة في المحافظة وتقديم الاستشارة العلمية في حقل التخصص . ٢- دعم البحوث التطبيقية وتسويقها . ٣- الانفتاح على هيئات الدولة والقطاع الخاص والبحث عن سبل مشتركة لتعزيز التعاون . ٤- السعي لاستحداث الدراسات العليا في التخصص القانون العام والخاص والاستفادة من الدارسين ضمن النفقة الخاصة .	الهدف الثاني: اعتماد القسم العلمي المنتج
٢٥%	٢٠٢٣			
٢٥%	٢٠٢٤			
٢٥%	٢٠٢٥			
٢٥%	٢٠٢٢	اللجنة العلمية	١- تنوع الخدمات العلمية المقدمة للمجتمع	الهدف الثالث التفاعل والانفتاح على المجتمع
٢٥%	٢٠٢٣	بالتعاون مع شعبة التعليم		
٢٥%	٢٠٢٤	المستمر في الكلية		



استراتيجية قسم القانون
٢٠٢١ - ٢٠٢٦

٢٠٢٥ %	٢٠٢٥			
٢٠٢٥ %	٢٠٢٢	مجلس القسم	١- العمل على تطوير البنى التحتية للكلية والقسم ٢- خلق بيئة وثقافة جامعية تنسجم مع القيم التي وضعها القسم ٣- السعي لتحويل الكلية والقسم عنصر جذب للطلاب والتدريسي	الهدف الرابع تهيئة بيئة جامعية ملائمة تحفز من قدرات الطالب والتدريسي
٢٠٢٥ %	٢٠٢٣			
٢٠٢٥ %	٢٠٢٤			
٢٠٢٥ %	٢٠٢٥			



خامسا: تنفيذ وتقييم الخطة الاستراتيجية:

انطلاقا من أهداف القسم ومؤشرات تطبيقها فقد وضع القسم في حساباته إعداد تقييم

ذاتي لمراقبة تنفيذ أهدافه بشكل سنوي لغرض تحديد مواطن الضعف والقوة الحاصلة

فيه وضمان تحقيق تلك الأهداف ومؤشراتها بالشكل الذي رسمت من أجله.